إشكالية الدراسات
الجيوبوليتيكية في البحث الجغرافي

أ.م.د عبدالرحمن علي عبدالرحمن
كلية الآداب بجامعة البصرة

الملخص:

لم تكن الدراسات الجيوبوليتيكية حديثة النشأة على الرغم من حداثة المصطلح، فقد تميَّزت بوصفها تخصصاً لها شخصيتها المستقلة والمغايرة عن الجغرافية السياسية في السنة الأخيرة من القرن التاسع عشر، إذْ أسهمت في بناء السلوك السياسي للوحدة السياسية، فهي مفكرة صانع القرار السياسي التي ترشده إلى كيفية اتخاذ السلوك السياسي المناسب في إطار العلاقات الدولية إلّا أنّها لم تتسم بوضوح الأسس العلمية ومنهجيتها التي ترتكز عليها، لذا اختفت في ظل الجغرافية السياسية، وتهدف الدراسة للفصل بين الجيوبوليتيك والجغرافية السياسية، لأنَّ بعض الجغرافيين لا يميز بينهما، وبيان أهمية الدراسات الجيوبوليتيكية في رسم صورة مستقبلية للظاهرة السياسية. ولقد توصلت الدراسة إلى أنَّ تركة الأخطاء العديدة الموروثة منذُ القدم منها على سبيل المثال عدم تحديد مجالات الدراسة الجيوبوليتيكية ومناهجها أسهمت في تشتت مفهوم الجيوبوليتيك وضياعه على الرغم من أهميته وعلو كعبه على الجغرافية السياسية لا سيما في الوقت الحاضر بسبب تعدد المشكلات الجيوبوليتيكية وتنوعها.

مفاتيح الكلمات: الجيوبوليتيك، ومجالات الدراسة ومناهجها، وتحديات الدراسة.

المقدمة:

في بادئ ذي بِدْء تُطرَحُ تساؤلات منها: لماذا قدمت الجيوبوليتيك دراسات علمية قليلة ؟ ولماذا تواجه الجيوبوليتيك صعوبات في الكتابة ؟ تُعد الجيوبوليتيك مفكرة السياسي الناجح التي تذكره بما يجب عليه أنْ تكون دولته، إذ تقوم برسم تصورات أو سياسات مستقبلية في ضوء التفاعلات المكانية للظاهرة السياسية؛ وبما أنَّ الجيوبوليتيك في أساسها تخطيط مستقبلي للوحدة السياسية فأنَّها متلازمة مع الفكر الاستراتيجي المستند إلى مفاهيم السيطرة والهيمنة على العالم أو جزء منه، انطلاقاً من فكرة الحتمية الجغرافية المرتكزة على أهمية عامل المكان في دراسة الظاهرة السياسية المرتسمة على خريطة الجغرافية السياسية، لذا تنطلق الدراسات الجيوبوليتيكية من محور أساس يخدم أهدافها التوسعية ساعية إلى ما يجب أنْ تكون عليه الدولة.

مشكلة الدراسة : تمّت صياغة مشكلات عدة للبحث منها:

- هل قلة الدراسات الجيوبوليتيكية ناتجة عن غموض مفهوم الجيوبوليتيك؟
- هل أثّر المشهد الضبابي لمناهج الجيوبوليتيك في قلة الدراسات الجيوبوليتيكية؟
- هل غموض مجالات الدراسة أدى إلى قلة الدراسات الجيوبوليتيكية؟

فرضية الدراسة : تم بناء فرضيات عدة منها:

- تُعاني الدراسات الجيوبوليتيكية من غموض المفهوم.
- عدم وضوح مناهج الدراسات الجيوبوليتيكية.
- غياب التحديد الدقيق لمجالات الدراسات الجيوبوليتيكية.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى بناء أسس علمية مستقلة للجيوبوليتيك من أجل فصلها عن الجغرافية السياسية من جهة، وتسليط الضوء على أهمية الدراسات الجيوبوليتيكية في البحث الجغرافي في ظل التشتت والضبابية التي تحيط بالدراسات الجيوبوليتيكية من جهة ثانية.

أهمية الدراسة : تنطلق أهمية الدراسة من أهمية الدراسات الجيوبوليتيكية في البحث الجيوبوليتيكي، فالدراسات الجيوبوليتيكية ترسم صورة المستقبل السياسي من أجل تحديد المسار الأنسب للسلوك السياسي الداخلي والخارجي للوحدة السياسية انطلاقاً من الواقع الحقيقي الذي ترتكز عليه نحو التعامل الأمثل مع إمكانات الوحدة السياسية ضمن علاقاتها الثنائية والإقليمية.

منهج الدراسة : اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي لتحقيق أهدفها عبر رسم الإطار الفكري للدراسات الجيوبوليتيكية في إطار البحث الجغرافي.

هيكلية الدراسة : قُسّمَ البحث على ما يأتي:

أولاً: مفهوم الجيوبوليتيك

ثانياً: علاقة الجيوبوليتيك بالعلوم الأخرى ومناهجه

ثالثاً: مجالات الدراسات الجيوبوليتيكية

رابعاً: تحديات الدراسات الجيوبوليتيكية

أولاً: مفهوم الجيوبوليتيك

الجيوبوليتيك مصطلح ظهر سنة ١٨٩٩ مكون في الأصل من كلمتين إغريقيتين هما (Geo) تعني الأرض و(Politics) تعني سياسة الدولة، إذن الجيوبوليتيك دراسة جغرافية العلاقات الدولية في ضوء الخصائص الجغرافية أي دراسة سياسة المكان[١]، فإذا كانت الجغرافية السياسية معنية بتحليل العلاقات المكانية للوحدة السياسية؛ فالجيوبوليتيك تُعالج الموضوع في إطار المصالح السياسية للوحدة السياسية[٢] أي تُعنى بدراسة المطالب المكانية للوحدة السياسية، لذا فهي تهتم بدراسة العلاقة بين السياسة والموقع هادفة لتحويل الخصائص الجغرافية إلى قوة تخدم صانع القرار السياسي، ويمكن تقسيم تطور الجيوبوليتيك تاريخياً على مفهومين هما:

المفهوم الأول: الجيوبوليتيك القديمة :

هي المرحلة التي ارتبطت فيها الأفكار الجيوبوليتيكية القديمة بالخصائص الجغرافية المتمثلة بالإطلال على الأودية النهرية والبحار والمحيطات لأهميتها الجيوستراتيجية

والجيو اقتصادية التي كونت الحضارات القديمة مثل: حضارة وادي الرافدين، ووادي النيل، والحضارة اليونانية، والحضارة الرومانية، ورسمت سياستها التي هيمنت على مناطق واسعة، ويتضح أيضاً بالنهج الجيوبوليتيكي للمصريين القدماء الذي استند إلى فكرة " أنَّ الدفاع عن مصر يبدأ من الأراضي البعيدة عنها في شرقي البحر المتوسط وقد توصلوا لهذه الفكرة عبر صراعهم المستمر مع الحيثيين القادمين من المشرق" [٣] ووردت إشارات في التاريخ القديم توضح العلاقة بين السلوك السياسي والجغرافية، فقد أشار أرسطو(383-322 ق.م) في كتابه (السياسة) إلى الدولة المثالية، وذكر أنَّ من أهم عناصر قيام دولة عدد السكان، ومواردها، وإنَّ العلاقة بينهما هي التي تحدد مدى قوة الدولة أو ضعفها؛ إذْ يرى أنّ عدد السكان يجب ألّا يكون عدداً كبيراً حتى لا يصعب حكمه وإعالته، وألّا يكون قليلاً حتى لا يعجز عن الدفاع عن أرضه، ويرى أنَّ تحديد الحجم الأمثل لسكان الدولة المثالية أمر ضروري من أجل تحقيق الرفاهية لسكانها[٤]، وأشار أرسطو أيضاً إلى أنَّ الإقليم المعتدل الذي يسكنه الاغريق هو الإقليم الذي يحمل في طياته القوة[٥] فقد ساعدهم على السيادة العالمية على سكان الاقاليم الباردة والدافئة، وقد بنى ارسطو رأيه وفق تقسيمات بارمينيدس، وفي هذا الصدد أشار في وقت لاحق مونتسكيو Montesquieu (1689 – 1755) في كتابه (روح القوانين) إلى أنَّ المناخ البارد يرتبط بالحرية السياسية في حين المناخ الحار يرتبط بالعبودية، وذكر أنَّ السهول الفسيحة تسمح بتكوين الإمبراطوريات على العكس من المنطقة الجبلية[٦]، وطُرح رأي أخر من الجغرافي الروماني سترابو Strabo (٦٣ ق.م – ٢٠ م) أنَّ القوى العالمية التي عُرِفَتْ باسم (العالم ذو الأهمية) تركزت في الأقاليم الكبيرة ومن ثَمَّ تحولت إلى الهوامش البحرية الأوربية بعد حركة الكشوف البحرية فمواقع القوى العالمية قديماً إذن هي المجالات الحيوية المتحركة مكانياً من المنطقة العربية والإسلامية ما بين مصر، والعراق، وفارس، وبغداد العباسية، والقاهرة الفاطمية والمملوكية إلى المنطقة الأوربية ما بين الإغريق، وروما، وإسبانيا، والبرتغال، وفرنسا، وانجلترا،

وهولندا، وألمانيا[٧]، ورسم بليني الأكبر الروماني (٢٣– ٧٩م) صورة جيوبوليتيكية للإمبراطورية الرومانية اعتمد على طرق الحركة البرية والبحرية لتحديد امتدادات الامبراطورية، وأوضح أنَّ روما تمد نفوذها الإقليمي في اتجاهات مختلفة حول البحر المتوسط متوافقة مع امتداد الطرق الرومانية والمنتهية بإطلالتها على البحر المتوسط[٨]، فالجيوبوليتيك إذن خدمت منذُ القدم الأهداف التوسعية للإمبراطوريات، أما الرؤية الجيوبوليتيكية الإسلامية فيمكن أنَّ نتلمسها في تقسيمها العالم على قسمين رئيسين هما: أوربا في الشمال (العالم المسيحي الواقع في شمالي البحر المتوسط)؛ وأفريقيا، وأسيا في الجنوب (العالم الإسلامي الواقع في جنوبي وشرقي البحر المتوسط)[٩]. ونستنتج ممّا سبق أنَّ مواقع القوى السياسية الرئيسة تحولت بعد حركة الكشوف الجغرافية من مواقع الدول الإسلامية إلى مواقع الدول الأوربية لتتغير مفاهيم الهيمنة والسيطرة والتوسع من مفهوم التوسع الإقليمي إلى مفاهيم التوسع العالمي.

وأعرب الفيلسوف ايمانويل كانت الألماني (١٧٢٤ – ١٨٠٤) Immanuel Kant عن اعتقاده بأنَّ الطبيعة منحت الإنسان إمكانية السكن في كل أنحاء العالم من جهة، وتشتت السكان بسبب الحروب والمجاعات من جهة ثانية، فعندما كانت أوربا في عصره تسيطر على أقدار العالم السياسية، رأى ايمانويل كانت أنَّ إيجاد اتحاد أوربي يمكن أنْ يؤدي إلى إحلال السلام في العالم لاسيما الدول الأوربية دائمة الحروب فيما بينها بسبب رغبتها في إخضاع بعضها لبعض[١٠].

إنَّ أصول النظريات الجيوستراتيجية انطلقت على يد مؤسسي الجغرافية الحديثة هم: الكسندر فون همبولت (1769 – 1859) Alexander von Humboldt ، وكارل ريتر(1779 – 1859) Karl Ritter الذي قسم العالم على قسمين أساسيين: القارات، والمحيطات، أما فردريك لستْ (١٧٨٩ – ١٨٤٦) Friedrich List فيرى " أنّه يجب على الدولة أنْ تنمّي طاقاتها الإنتاجية (الصناعة والتجارة) قبل أنْ تواجه المنافسة الدولية" بذلك تتسع الدولة كلما زاد نشاطها الاقتصادي[١١] وهذه دلالة

على ارتباط المفهوم الجيوبوليتيكي بالاقتصاد (جيواقتصادية)، في حين أعطى فريدريك راتزل الألماني (١٨٤٤ - ١٩٠٤) Frederick Ratzel للدراسات الجيوبوليتيكية مكانة كبيرة في كتاباتها، فقد أكد وجود روابط قوية بين المواقع القارية والقوة السياسية، وأكد هالفورد ماكيندر أهمية المساحات الكبيرة للمواقع في توفير موارد عدة ممّا يدعم القوة السياسية للوحدة السياسية[١٢] وخير مثال على ذلك الولايات المتحدة، وأدى عدم قيام فريدريك راتزل بوضع تعريف محدد لمفهوم الجغرافية السياسية إلى تنازع الجغرافية السياسية مفاهيم متباينة منها المفهوم الجيوبوليتيكي، فقد أشار في كتابه (الجغرافية السياسية) إلى أنَّ مستقبلاً رائعاً ينتظر الباحثين الجغرافيين السياسيين لو أعطوا اهتماماً أكبر بالعلاقة التي تربط الدولة بالمواقع التي تشغلها[١٣] أي إنَّ العلاقة بين الدولة ومجالها الحيوي تمثل جوهر البحث الجغرافي السياسي وهذا يؤكد أنَّ مفهوم الجيوبوليتيك يقع ضمن إطار الجغرافية السياسية أي أنَّ الدراسات الجيوبوليتيكية بوصفها مفهوماً موجودة لدى مؤسس الجغرافية السياسية ولكن بدأت تتميز عن الجغرافية السياسية منذُ زمن راتزل، وهذا ما أكده ديمانجون الفرنسي (١٨٧٢ – ١٩٤٠) Demangon في عام ١٩٢٣ بقوله إنّ الجيوبوليتيكية الألمانية انحرفت بوضوح عن الجغرافية السياسية، فالجغرافيون لم يتفقوا على تعريف يفصل بين الجيوبوليتيك والجغرافية السياسية مما انعكس بدوره سلباً على المفهوم[١٤]، وقد عرفها ديمانجون " أنّها دراسات تهدف لتبرير الأهداف السياسية للدول"[١٥]، أما أفكار جوية فنبعت من افكار كارل ريتر الذي يرى انتقال مواقع القوى السياسية من أوربا إلى الولايات المتحدة[١٦].

ويرى كارل هاوسهوفر الألماني(١٨٦٩ – ١٩٤٦) Karl Haushofer أنَّ الجيوبوليتيك وليدة الجغرافية السياسية وركيزة مهمة يستعين بها صانع القرار السياسي[١٧] فقد عرّفها " بأنّها علم السياسية المعتمد على الأساس الجغرافي ومعرفة تطبيقاته السياسية الخارجية وهدفه يكمن في فكرة للمجال الحيوي lebensraum "[١٨] وبناءً على ذلك أسس معهد ميونخ للجيوبوليتيك في سنة ١٩٢٤ وتم استقطاب أساتذة الجغرافية

الألمانية مثل أوبست Obst، وماول Maull، وهاوكا Hauke، وجيسن Jessen وغيرهم، وطرح المعهد تعريفات عدة للجيوبولتيك في مجلته Zeitschrift Fur Geopolitik ثُمَّ تحول المعهد إلى أداة تخدم أهداف السياسة القومية الألمانية التوسعية[١٩] ومن أهم هذه التعريفات:

١- يبحث عن قوة الدولة المستوحاة من الخصائص الجغرافية.

٢- يبحث عن المنظمات السياسية للمجال الحيوي.

٣- يمهد للعمل السياسي من أجل حصولها على مجالها الحيوي.

٤- يبني سياسات الدول من حيث علاقاتها بالأرض.

٥- يدعم الدولة بالأسلحة عند اندلاع الحروب.

فقد حدد المعهد ثلاثة مبادئ رئيسة ترتكز عليها استراتيجيتها، وشكلت آراء هاوسهوفر الجيوبوليتيكية في الوقت نفسه وهي[٢٠]:

أ- مبدأ الدولة الكبرى: وهو المبدأ الذي دعا إليه فردريك راتزل. ويقوم على تكتل الدول مع إشراف دولة واحدة عليها، ويرى أنَّ ألمانيا هي تلك الدولة، لذا من الضروري استيلاؤها على المنطقة الواقعة بين فنلندة شمالاً واليونان جنوباً بوصفها الخط الفاصل بينها وبين الاتحاد السوفيتي السابق من أجل أنْ تكون المنطقة الواقعة بين الخط الفاصل والساحل الأوربي الغربي منطقة المجال الحيوي لألمانيا.

ب- مبدأ ازدواجية القارات: تقوم على فكرة أنَّ القارة الشمالية والجنوبية تشكلان معاً كتلة إقليمية ذات اكتفاء ذاتي، فالشمالية تقدم المنتج، والجنوبية تقدم الخامات والسوق، فالدولة يجب أنْ تتسع لتغطي مجالها الحيوي أو تهلك، لذا دعا هاوسهوفر ألمانيا لتقتدي بسياسة الولايات المتحدة في الهيمنة على مجالها الحيوي من خلال تطبيق مبدأ مونرو* من أجل فرض سيطرتها على أوربا ومن ثَمَّ مجالها الحيوي.

ج- مبدأ الجزيرة العالمية**: وهو المبدأ الذي طوره ماكيندر يستند إلى فكرة أنَّ القوة العسكرية ترتكز على القوة البرية والبحرية اللتين تعدان من أهم مستلزمات الانتصار في الحرب، أما القوة الجوية فهي قوة مُكمّلة لهما، ويرى من الضروري

تدمير القوة البحرية للدول المنافسة لألمانيا وخاصة بريطانيا ومن ثَمَّ هيمنتها على الساحل الأوربي الغربي.

ويُعرف أوتومول الألماني(١٨٨٧ –1957) Otto Maull أحد كُتّاب معهد ميونخ وأحد أتباع هاوسهوفر الجيوبوليتيك بأنها تبحث في الدولة من حيث علاقتها ببيئتها وبمجالها ومن ثُمَّ تسعى لحل جميع المشكلات الخاصة بمجالها الحيوي؛ فالجيوبوليتيك إذن تنظم وتزن وتقيّم موقف ما ومن ثَمَّ تبحث عن الطريق العملي لتنفيذ السياسة، وعرفها رودلف كيلين الألماني*** الجيوبوليتيك (١٨٦٤ – ١٩٩٢) Rudolf Kiellen " أنَّها نظرية الدولة بوصفها ظاهرة تشغل حيزاً مكانياً، فقد استخدم الجيوبوليتيك للدفاع عن قضية المانيا، وناقش مسألة الدولة بوصفها كائناً مستخدماً المطابقة التي قدمها فريدريك راتزل[٢١]، في حين يرى ويجرت الأمريكي (١٨٩٦ – ١٩٦٧) Weigert " أنَّها استعمال الأسس الجغرافية ومبادئها في لعبة القوة[٢٢]، ويذكر جون كيفير John Kieffer في كتابه (الحقائق والقوى العالمية) أنَّ الجيوبوليتيك هي القاعدة التي تقوم عليها السياسة الخارجية[٢٣].

شّكلت مراكز القوى السياسية على مر الزمن العالم ذا الأهمية بحسب رأي جيمس فيرجريف James Fairgrave فهذا العالم بخصائصه الجغرافية المتنوعة مكّن سكانه من أنْ يستثمروا مواردهم ومن ثَمَّ التوسع على حساب الأقاليم المجاورة والاستحواذ على مواردها، وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر وجد بعض الجيوبوليتيكيين أنَّ العالم ذا الأهمية لم يعد قاصراً على سواحل أوربا الغربية بل امتد ليشمل المناطق التي تقع بين خطّي طول (٣٠° – ٦٠°) وهي الولايات المتحدة، وأوربا، وروسيا الاتحادية، والصين لامتلاكها مصادر القوة الطبيعية والسكانية والاقتصادية ممّا مكّنها من احتلال مكانة دولية[٢٤]، ولعل من أوضح الأمثلة على ذلك أنَّ الحدود المكانية للكتلتين الشرقية والغربية في أوربا كانت في الخمسينيات واضحة في صورة حد فاصل بين ألمانيا الغربية من جانب، وألمانيا الشرقية، وتشيكوسلوفاكيا من جانب آخر، في حين يضعف الحد الفاصل ممّا يجعل الأمور غير

واضحة بين النمسا ويوغسلافيا، ويعود الحد للوضوح بين بلغاريا من جهة واليونان وتركيا من جهة أخرى، ومنذُ الستينيات تجمعت خطوط الفصل المكاني وتقاربت، على سبيل المثال توحّد ألمانيا، والتقارب بين ألمانيا وبولندا، لذا يمكن القول أنَّ الاستراتيجيات في الماضي أو المستقبل ترتبط بالظروف الزمكانية للوحدة السياسية.

ومن أجل تحديد مَنْ الجيوبوليتيكون؟ نقول هم من وضعوا أسس نظرياتها ومبادءها أمثال فريدريك راتزل، وهاوسهوفر، وماكندر؛ ومن قاموا بتطبيق نظرياتها وفرضياتها أمثال ثيودور روزفلت الذي حصل في عام ١٩٠٣ على منطقة قناة بنما، وبنجامين دزرائيلي الذي قام بشراء أسهم قناة السويس لحساب الحكومة البريطانية عام ١٨٧٥، وسيسل رودس الذي خطط لسيادة بريطانيا على القارة الافريقية عن طريق مد سكة حديد الكاب إلى القاهرة عام 1890، واتو فون بسمارك الذي نجح في تأسيس الإمبراطورية الألمانية وتوحيدها تحت علم واحد، وآرثر جيمس بلفور الذي خطط بوعده المشئوم عام ١٩١٧ لقيام الكيان الصهيوني على الأرض الفلسطينية[٢٥] ،

ويمكن إيضاح أهم التطبيقات الجيوبوليتيكية (النظريات الجيوستراتيجية) بما يأتي:

١) المجال الحيوي lebensraum :

أكد فريدريك راتزل الألماني (١٨٤٤ – ١٩٠٤) رأيه في كتابه (الجغرافية السياسية) " أنَّ الدولة كائن بيولوجي تزداد احتياجاتها مع نموها ممّا يتطلب ابتلاع ما يجاورها "؛ لذا يرى أنَّ الدول الصغرى ستبتلعها الدول الكبرى المجاورة لها، وقد نشر مقالاً بعنوان " القوانين السبعة للنمو الأرضي للدولة"[٢٦] التي عُدَّت قاعدة المفهوم الجيوبوليتيكي لدى فريدريك راتزل، وهي كالآتي:

أ- إنَّ نمو السكان الخطوة الأولى ومن ثَمَّ تبدأ الدولة بالتوسع.

ب- إنَّ الدولة تنمو بنمو حضارتها؛ لذا فالأرض التي تحتلها تزيد مساحتها.

ت- يستمر نمو الدولة حتى يصل إلى مرحلة ضم الوحدات الصغرى إليها.

ث- توضح حدود الدولة مراحل نموها.

ج- تتوسع الدولة باتجاه الدول الغنية اقتصادياً.
ح- إنَّ الدولة ذات الحضارة تتوسع باتجاه الدول البدائية.
خ- إنَّ التوسع سيستمر من دولة إلى أخرى.

إنَّ الفعل الجيوبوليتيكي على الأرض يقوم على مفهومين هما: مفهوم الحدود البيولوجية (كائن حي) وهي حدود متحركة تعتمد على احتياجات الدولة فإنْ نمت الدولة زادت احتياجاتها وتزايدت مساحتها على حساب الدول الأخرى، وهنا تُعرَف الدول الواقعة تحتها بالدول المحتلة، أو تحت الوصاية، أو تحت الانتداب، هذا المفهوم استُبدل بمفهوم آخر هو الحدود الشفافة إذْ تمتد فكرة الحدود فيها إلى حيث تقف مصالحها تفرض سياستها على الدول الأخرى الترهيب (بشكل مباشر) أو الترغيب (بشكل غير مباشر) مع بقاء الدولة شكلياً كاملة السيادة[٢٧] نستشف ممّا سبق أنَّ تتمدد الدولة البيولوجية اتخذ شكلين إما تمدد مباشر بسبب القرب الجغرافي؛ فعندما كانت ألمانيا بحاجة للمواد الخام والأسواق؛ قدّم راتزل نظريته لتكون في خدمة السياسة الألمانية من أجل فرض الهيمنة والسيطرة على مقدرات الدول الأخرى المادية والمعنوية أو تمدد غير مباشر عندما تكون الدولة بعيدة عنها، كالهيمنة الأمريكية في ملف جنوب السودان، وملف التبت في الصين، والهيمنة الفرنسية في ملف تشاد، والهيمنة الأمريكية والروسية في ملف سوريا وأوكرانيا وغيرها،

وتركزت الآراء الجيوبوليتيكية لكارل هاوسهوفر**** K. Haushofer على فكرة الدولة العضوية، والمجال الحيوي، والحد العضوي متأثراً بأفكار رودلف كيلين، وفريدريك راتزل[٢٨]، فقدّم هاوسهوفر أنموذجاً لتقسيم العالم على ثلاثة أقاليم جيوستراتيجية، وكل إقليم يضم قلباً وظهيراً وهي: الإقليم الشمالي(الأمريكي) ويتمثل قلبها بالولايات المتحدة، وظهيرها أمريكا اللاتينية، والإقليم الثاني (أوروأفريقيا) ويتمثل قلبها بألمانيا، وظهيرها أفريقيا، والإقليم الثالث (شرقي آسيا) ويتمثل قلبها باليابان، وظهيرها أستراليا، فقد اعتمد على التقسيم الطولي من أجل

ضمان الاكتفاء الذاتي وقد تشابه هذا الأنموذج إلى حد كبير مع نظرية المركز والأطراف التي ارتكزت على المبدأ نفسه مع فرق بسيط تمثل بالاتحاد الأوربي قلبها بدلاً من ألمانيا، في حين تمثل بدول شرقي آسيا ظهيراً لها بدلاً من أستراليا[٢٩].

إنَّ الدولة التي لا تنمو وتتوسع تندثر؛ لأنّ الزيادة السكانية تتطلب مزيداً من الثروات الطبيعية، ومزيداً من المساحات، وقد اعتقد هاوسهوفر أنَّ السيادة على المجال الحيوي تأتي عن طريق الخصائص الجغرافية، وأنَّ مشكلة ألمانيا تكمن في تزايد نموها السكاني الذي وصل إلى (٨٥) مليوناً في عهد هتلر على مساحة جغرافية قدرها (٦٠٠ ألف كم٢) في حين أنَّ دولاً أوربية أخرى تسيطر على مساحات أكبر وعدد سكانها أقل من الشعب الألماني؛ لذا أصبح مصطلح المجال الحيوي متداولاً عند القادة الألمان، فقد شكلت أفكار هاوسهوفر حافزاً للحركة النازية لتطبيق فكرة المجال الحيوي خلال الحرب العالمية الثانية[٣٠] خير مثال على تطبيق فكرة الدولة كائن حي هو ما قامت به المانيا الهتلرية بضم الدول المحيطة بها، فضمت النمسا في تشيكوسلوفاكيا ثُمَّ بولونيا ثُمَّ لتوانيا في عام ١٩٣٨، ثُمَّ الدنمارك ١٩٤٠، وتبعتها النرويج ثُمَّ هولندا، ثُمَّ بلجيكا، ثُمَّ فرنسا، ثُمَّ اتجهت لدول البلقان، واستولت على يوغسلافيا، واليونان، وكريت ثُمَّ اتجهت للبحر المتوسط[٣١].

٢) نظرية القوة البحرية :Sea Power Theory

تتلخص نظرية الفريد ماهان الأمريكي (١٨٤٠ – ١٩١٤) Alfred Mahan " بأنَّ السيطرة على البحر ضرورة أولية للسيادة العالمية"، فقد تمكنت بريطانيا بما توافر لها من موقع بحري وقواعد منتشرة في العالم من المحافظة على تفوقها البحري، والسيطرة على أكثر من نصف مساحة العالم بدون سيطرتها على قلب العالم، ولم تزاحمها عدا الولايات المتحدة الأمريكية التي تتميز بموقعيها البحري والبري[٣٢].

٣) نظرية قلب الأرض Heartland Theory :

يمكن تلخيص نظرية هالفورد ماكندر Halford Mackinder في " أنَّ من يسيطر على شرقي أوربا يتحكم في قلب العالم، وأنَّ من يسيطر على قلب العالم يتحكم في

جزيرة العالم، وأنّ من يسيطر على جزيرة العالم يتحكم في العالم كله " سعى هتلر لغزو روسيا، وطوق لينغراد وأخذ أوكرانيا ووصل لضواحي موسكو ولكن توقف الهجوم وانكسر الجيش الألماني عند ستا لينغراد، فلم تنجح أحلام ألمانيا ولكنها تركت لنا صورة تطبيقية لمفاهيم خطيرة في الجيوبوليتيك العالمية[٣٣].

ويرى ماكندر ضرورة تغيير الرؤية الجيوبوليتيكية من التوسع الأرضي إلى التوسع العالمي بضمنه الفضاء الخارجي أي أنَّ العالم سوف يصبح عالم التفاعلات الدولية[٣٤].

٤) نظرية الهلال الهامشي Rimland Theory :

إنَّ الفكر الجيوبوليتيكي منذُ الحضارات القديمة كان قاري التوجه إلّا أنّه تحوّل إلى التوجه البحري نتيجة لحركة الكشوف الجغرافية التي انطلقت من أقاليم الهامش الأوروبي الغربي (البرتغال، وأسبانيا، وفرنسا، وبريطانيا) فنمت الهيمنة الإمبريالية البحرية[٣٥] ويرى نيكولاس سبيكمان هولندي الأصل أمريكي النشأة (١٨٩٣ – ١٩٤٣) Nicholas Spykman خلافاً لنظرية ماكندر " أنَّ من يحكم المناطق الساحلية (الهلال الداخلي أو الهامشي) يحكم أوراسيا ومن يحكم أوراسيا يحكم العالم" وترتكز نظريته على أنَّ كثافة السكان والموارد تقع في الهلال الداخلي الذي يضم معظم قارة اوروبا، والعالم العربي، وإيران، وأفغانستان، والصين، وجنوب شرق آسيا، وكوريا، وشرق سيبيريا. ومن هنا بدأت السياسة الخارجية الامريكية تركز بعد الحرب العالمية الثانية على نشر الأساطير البحرية في البحر المتوسط والمحيط الهادي[٣٦].

٥) نظرية القوة الجوية Air Power Theory:

نشر الطيار الروسي الميجر الكسندر دي سفرسكي(١٨٩٤ – ١٩٧٤) A.De Serversky بحثاً بعنوان " القوة الجوية: مفتاح البقاء" سنة ١٩٥٠، فقد عَدَّ أنَّ السيادة الأمريكية تشمل القارة الأمريكية، في حين السيادة السوفياتية تشمل جنوب شرق آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء، وأنَّ المجال المشترك في أية مواجهة بينهما هو منطقة

الحسم (قلب العالم، وأمريكا الشمالية، وأوربا البحرية، وشمال أفريقيا، والشرق الأوسط)[٣٧]. نستشف ممّا تقدم أنَّ الجيوبوليتيك علم قديم تفرع من الجغرافية السياسية، وبدأ بالتطور منذُ منتصف القرن التاسع عشر لاسيما عندما ظهرت مجموعة من النظريات الجيوستراتيجية المرتبطة بالعلاقات الدولية، ولكن دون تثبيت لأُسسه العلمية ممّا أدى إلى ضبابيته.

المفهوم الثاني: الجيوبوليتيكية الحديثة

ظهرت في الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة مع سقوط جدار برلين سنة ١٩٨٩ الذي سقطت معه كل النظريات القديمة[٣٨]، ويمكن تسميتها بالنقدية Critical Geopoliticsويطلق عليه تايلور تسمية Alternative Geopolitics ومن أبرز كتابها: جيروويد أوتوثل، وجون أولوغلن، وجون أكينو، ودكلاس دودز، وسيمون دالبي، فهم يرون أنَّ الجيوبوليتيكية القديمة لم تعد تفي بالغرض وذلك لتغير النظام الدولي[٣٩]، فهي إذن المرحلة التي تم التركيز فيها على الاختلاف الحضاري والاقتصادي ودورها في صنع السياسة المناسبة للوحدة السياسية من أجل رسم إطار العلاقات الخارجية أنّها استثمار للخصائص الجغرافية في المعادلة السياسية فالآراء الجيوبوليتيكية إذن تختلف باختلاف الواقع الجغرافي الذي ينسجم وتغيّر العصر فقد قال ماكيندر " لكل قرن جيوبوليتيكية " فالحقائق الجغرافية في القرن الثامن عشر نابعة من التوزيعات المناخية، وأشكال السطح الإقليمية، وفي القرن التاسع عشر بُنِيَتْ على توزيعات الكتل القارية، وفي القرن العشرين قامت على التوزيع، والتباين، والعلاقات المكانية، أما في القرن الواحد والعشرين فارتكزت على التوزيعات السكانية، والتكتلات السياسية والاقتصادية والعسكرية[٤٠] ممّا يؤشر تغير موازين القوى السياسية التي أسماها جيمس بول بالضغوط من الأسفل وتتمثل بمطالبة الأقاليم والأثنيات بالانفصال عن الدولة، أما الضغوط من الأعلى فتتمثل بالضغوط التي تحد من سلوكها السياسي الداخلي والخارجي ومن ثَمَّ فقدان

جزء من سيادتها مثل منظمة التجارة العالمية، وشروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عالمياً، ومنظمة اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية إقليمياً [٤١]

نستشف ممّا تقدم، أنَّ المفاهيم الجيوبوليتيكية تختلف مع مرور الزمن إلّا أنّها تحافظ على قوة الدولة النابعة من مواردها الطبيعية والسكانية والاقتصادية خدمة لصانع القرار السياسي من أجل وضع الاستراتيجيات المناسبة، وهنا لا نستطيع أنْ نتفق مع التحديد القديم الذي حدد الدول الواقعة بين دائرتي عرض ْ٣٠ – ْ٦٠ بأنّها الأكثر فاعلية المرتكز على الخصائص الجغرافية أي إنَّ تحديد مراكز قوى عالمية جديدة اختلف عمّا كان سائداً فقد ظهرت نظريات حديثة تمثلت بنظريتي صِدام الحضارات، والمركز والأطراف التي رسمت رؤية جديدة للجيوبولتيك ممّا أسهم في تحديد الفاصل الزمني بين المفهوم الكلاسيكي للجيوبولتيك والمفهوم الحديث، ويمكن إيضاح أهم التطبيقات الجيوبوليتيكية الحديثة

(النظريات الجيوستراتيجية) كالآتي:

١) نظرية المركز والأطراف: core - periphery Theory

إنَّ التطورات الاقتصادية أفرزت نظرية جديدة لم ترتكز على الأداة العسكرية عُرِفتْ بـ (نظرية المركز والأطراف) التي ظهرت منذُ منتصف السبعينيات على يد جان كوتمان Jean Gottman ١٩٧٧ عندما أصدر كتابه :center and periphery spatial variations، ومن أبرز منظّريها من الباحثين في علم الاقتصاد والسياسة راؤول بريبش Raul Précis، وأندرية جندر فرانك A.G.Frank، ودوس سانتوس Dos Santos، وسمير أمين (مصري الجنسية) Samir Amin[٤٢]، ويرى المحلل الاستراتيجي عبدالله النفيسي أنَّ النظرية هي استراتيجية هيمنة دول المركز المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا الغربية لاسيما بريطانيا وفرنسا على أراضي دول الأطراف المتمثلة بالعالم الإسلامي، وما تبقى من آسيا وأفريقيا، وأجزاء من أوروبا الشرقية، وأمريكا الجنوبية، وهذه الاستراتيجية تمارس عبر خمسة أذرع رئيسة هي[٤٣]:

أ- السيطرة على مصادر الطاقة التي تسيّر عجلة اقتصاد العالم، فالسيطرة على المنابع وخطوط إمداد الطاقة إذ إنها تملك المنابع الرئيسة في الخليج العربي، وبحر قزوين، والصراع للهيمنة على الاحتياطي النفطي الأفريقي في السودان وغرب افريقيا من جهة، والقمح لكونه المحصول الاستراتيجي الأهم لتحقيق الأمن الغذائي للشعوب لاسيما في أثناء الحروب والحصار من جهة ثانية.

ب- احتكار الأسلحة البيولوجية والنووية والطائرات الحديثة مع عدم السماح لدول الأطراف ببناء مصانع للأسلحة أو امتلاكها، فضلاً عن امتلاك ناصية العلم والتكنولوجيا والتفرد بها مع عدم السماح لدول الاطراف من الوصول لهذه المكانة العلمية واذا دعا الأمر القيام بالتصفية الجسدية للعلماء كما حدث لعلماء العراقيين بعد عام ٢٠٠٣ من استهداف وقفت خلفه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

ت- الشرعية الدولية المتمثلة بالأمم المتحدة إذ تمتلك خمس دول حق الفيتو، ثلاث لدول المركز وواحدة لروسيا الاتحادية التي تأخذ أموالا من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، والصين الشبح الخطير لهم لكن تفضل في أغلب الأحيان عدم التدخل. ويتمثل تدخل الأمم المتحدة التدخل بحجتين هما: الخطر النووي والديكتاتورية عندما يكون حاكم دولة الأطراف يعارض مصالحهم.

ث- تغذية النزاعات الخفيفة للسيطرة على دول الأطراف لاسيما العالم الإسلامي من أجل منع توحده على سبيل المثال النزاع الشيعي السني في العراق، وقضية فلسطين التي يركزون عليها ولا يريدونها أنْ تنتهي من أجل تحقيق استمرار التدخل السياسي في المنطقة.

ج- فرض ثقافة دول المركز على دول الأطراف عن طريق الإعلام عبر تسويق الأنموذج الغربي كونه الأفضل للحضارات الأخرى.

نستنتج إذن أنَّ الفكر الجيوبوليتيكي الحديث استند إلى أسس ثقافية واقتصادية من جهة، وطرح استراتيجيات حديثة منها الفوضى الخلاقة من جهة ثانية من أجل استمرار الهيمنة والسيطرة الدولية على العالم.

٢) نظرية صدام الحضارات: The Clash of Civilizations Theory

تتلخص نظرية صموئيل هنتجتون (١٩٢٧ – ٢٠٠٨) Samuel Huntington في أنَّ مصدر الصراع الجديد لن يكون مصدراً أيديولوجياً أو اقتصادياً وإنّما سيكون مصدراً ثقافياً، فالصراعات في السياسات العالمية ستحدث بين أمم لها حضارات مختلفة، وقسّمها على (الحضارة الغربية، والإسلامية، والكونفوشيوسية، والهندوسية، واليابانية، والأمريكية اللاتينية، والارثوذكسية، والإفريقية) ولكل حضارة تاريخها، وثقافتها، وتقاليدها، ودينها، وسيسيطر الصدام بين الحضارات على السياسات العالمية، وستكون خطوط الفصل بين الحضارات هي خطوط المعارك في المستقبل، وأشار إلى أنَّ التكتلات الاقتصادية الإقليمية ستكون على أسس ثقافية لذا فإنَّ مستقبل التكتل الاقتصادي في شرقي آسيا سيكون على الصين وليس اليابان كما يذكر صموئيل(٤٤).

ويرى صموئيل أنَّ الصراع سيحدث على مستويين: الأول، المستوى الكلي عندما تتصارع للهيمنة على القوة العسكرية والاقتصادية والمؤسسات الدولية من أجل الترويج لقيمها الثقافية وسياستها الخاصة، وعلى المستوى الجزئي إذْ تتصارع الحضارات على خط الصدع Fault line، فقد رسم صموئيل خطين: أحدهما عمودي وهو الأهم إذْ يُقسِّم ثقافيا بين المسيحية الأرثوذكسية والإسلام من جهة وأوربا من جهة ثانية ويبدأ الخط من فنلندا (بين دول البلطيق وروسيا الاتحادية)، ويمتد عبر روسيا البيضاء وأوكرانيا فاصلاً غرب أوكرانيا الكاثوليكية عن شرقها، ثُمَّ يتجه لغرب ترانسلفانيا ليفصلها عن باقي رومانيا ثم يمتد عبر يوغسلافيا على امتداد الخط الذي يفصل حالياً كرواتيا وسلوفينيا عن باقي يوغسلافيا؛ أما الخط الأفقي فيمتد بين المحيط الأطلسي غرباً والمحيط الهادي شرقاً ويضم الحضارتين الإسلامية

والكونفوشيوسية، وقد حذّر من التقارب بين الحضارتين الإسلامية والكونفوشيوسية، وبين أنَّ الصراع القادم سيكون بين الحضارة الغربية من جهة والحضارتين الإسلامية والكونفوشيوسية من جهة ثانية(٤٥).

ثانياً: علاقة الجيوبوليتيك بالعلوم الأخرى ومناهجها :

بما أنَّ الجيوبوليتيك إحدى فروع الجغرافية السياسية مرتكزة على حقائقها العلمية فهي تقوم بدراسة التأثيرات الجغرافية في سلوك الدولة السياسي، والاقتصادي، والعسكري، والدبلوماسي، الجيوبوليتيك إذن تستعين بالعلوم الأخرى في استقطاب مادتها من أجل التعمق بالتحليل العلمي، ومن أهم العلوم التي تستند إليها(٤٦):

١- العلوم السياسية: على الرغم من تقارب العلاقة بين الجيوبوليتيك وعلم السياسة إلّا أنَّ كل منهما يدرس الدولة من حيث تخصصه، إذْ تركز الجيوبوليتيك على دراسة القوة والعلاقات السياسية الخارجية في حين يهتم علم السياسة بسياسة الدولة وسيادتها.

٢- العلاقات الدولية: إنَّ علم العلاقات الدولية مهم للجيوبوليتيك؛ لأنَّ الأخيرة تقع في صلب تخصصها مسألة تقويم العلاقات الخارجية للدولة وإعادة بنائها ومن ثَمَّ تجد نفسها أمام دراسة العلاقات الدولية التي تناقش سياسة الدولة مع الدول الأخرى.

٣- القانون الدولي: تستمد الجيوبوليتيك بعض مجالاتها من علم القانون فكثير من المشكلات السياسية تتطلب الرجوع إلى الكتب القانونية لمعرفة الرأي القانوني في المشكلة، مثل مشكلة تقسيم مياه الأنهار الدولية، ومشكلة ترسيم الحدود البرية والبحرية بين الدول وغيرهما.

٤- العلوم العسكرية: ترتكز الجيوبوليتيك على دراسة إمكانات القوة العسكرية والمعنوية منذ الحضارات القديمة المتمثلة بحضارات وادي الرافدين، والنيل، والحضارة الفينيقية، والفارسية، ومن ثَمَّ قيام الفاشية والنازية والنزعة العسكرية اليابانية لرغبتها الطبيعية في المحافظة على ممتلكاتها وتوسيعها، فهي تمد

الجيوبوليتيكي بمجالات دراسية عدة في مجال الجيوعسكرية من أجل تعزيز الفكر التوسعي في المجال الحيوي

٥- الاقتصاد: دراسة إمكانات الدولة الاقتصادية على سبيل المثال دراسة مصادر الطاقة لاسيما النفط الخام والغاز الطبيعي، ودراسة النشاط الزراعي والصناعي والسياحي وغيرها، فتلك الدراسات المتخصصة تمد الجيوبوليتيك بمجالات دراسية عدة في مجال الجيواقتصاد.

أما فيما يتعلق بمناهج الدراسات الجيوبوليتيكية فهي تستند إلى مناهج بحثية مناسبة لها، وعلى الرغم من اختلاف المناهج اختلافاً كبيراً فيما بينها إلا أنّها تُحدد المسلك المناسب لموضوع الدراسة الجيوبوليتيكية، فعدم تحديد المناهج المعتمدة في الدراسات الجيوبوليتيكية أدى إلى خلق تداخل بين المناهج المعتمدة في الجيوبوليتيك والجغرافية السياسية، لذا يرى الباحث من الضروري تحديد المناهج البحثية المتخصصة بالدراسات الجيوبوليتيكية وبدقة، ومن أهم المناهج البحثية التي تحقق هدف الدراسات الجيوبوليتيكية ما يأتي:

١) المنهج التطبيقي: Applied Approach

يُعد من المناهج المهمة في الجيوبوليتيك بحكم طبيعة الدراسة الجيوبوليتيكية التي تُعد تطبيقاً للجغرافية السياسية لهذا أطلق عليها الباحثون الجغرافية السياسية التطبيقية[٤٧]، إذْ يمكن تحديد مفهوم الجغرافية التطبيقية بأنّها تطبيق للأساليب الجغرافية من مسح، وتحليل، وتعليل من أجل إيجاد حلول للمشكلات السياسية أو أنّها تطبيق المعرفة الجغرافية ومهاراتها في إيجاد الحلول للمشكلات السياسية[٤٨] ويحدد بايسون إطاراً عاماً للعمليات البحثية في المنهج التطبيقي يُطلق عليه بروتوكول ويلخصه في الوصف، والتقييم، والتغيير، ويتبعها التنفيذ والرصد[٤٩].

٢) منهج الوزن الجيوبوليتيكي: Geopolitical Weight Approach

يستند المنهج إلى الأدوات الكمية في قياس عوامل الظاهرة السياسية الطبيعية، والسكانية، والاقتصادية في إطار العلاقات الخارجية مع دول الجوار الجغرافي

والإقليمي من أجل استشراف مستقبل الظاهرة السياسية لتحقيق أهداف تكتيكية واستراتيجية إذْ يتم اعتماد العامل المطلوب لقياس الوزن الجيوبوليتيكي في الوحدة السياسية بشكل مستقل أو مع بقية الوحدات السياسية[٥٠] كدراسة الوزن الجيوبوليتيكي لدولة ما، وتحليل جغرافي جيوبوليتيكي للعلاقات بين الدول وغيرهما.

٣) منهج تحليل قوة الدولة: Power Analysis Approach

يُركز المنهج على دراسة عوامل القوة المتمثلة بالعامل الطبيعي، والسكاني، والاقتصادي والعسكري، والسياسي، سواء كانت قوة صلبة أم ناعمة وضمن نطاقها المحلي أو الإقليمي أو الدولي[٥١]، ويُعد منهجاً متداخلاً مع المناهج الأخرى في البحث الجيوبوليتيكي.

٤) المنهج السلوكي: Behavioral Approach

يُعد أحد المناهج المهمة في الدراسات الجيوبوليتيكية، ومن أشهر العلماء الذين لهم دور بارز في بلورة المنهج السلوكي العالم الأمريكي واطسون Watson(1878- ١٩٥٨) الذي نادى بأهمية الوسط الاجتماعي في دراسة السلوك وقد استفاد المنهج السلوكي الحديث من التكنولوجيا من خلال استخدام الكمبيوتر في دراسة سلوك القادة وقراراتهم السياسية[٥٢]، ويقوم المنهج على دراسة تبنّي الدولة لسياسات معينة من خلال الربط بين الجغرافية والقرارات السياسية لاسيما الجيوبوليتيك إذ يهتم بعملية التفاعل والتكيف مع المحيط الخارجي وتتصف نظرته للظاهرة السياسية بأنّها نظرة تصورية مستقبلية، إذن المنهج يختص بدراسة السلوك السياسي المرتكزة على القرارات السياسية لصانع القرار السياسي[٥٣].

٥) المنهج الثقافي: Cultural Approach

يرتبط هذا المنهج ارتباطاً وثيقاً بالمنهج السلوكي إذْ يعتمد المنهج على دراسة البيئة الثقافية للإنسان لما لها من تأثير فعال في صنع القرار السياسي من خلال التأثير في صانع القرار السياسي[٥٤].

٦) المنهج السياسي– الايكولوجي: political Ecological Approach

يُعد من المناهج المهمة في الدراسات الجيوبوليتيكية، ومن أشهر الذين روّجوا لهذا المنهج ماك كول Mc- coll's يعتمد المنهج على الوصف، والتحليل، والتعميم، والربط بين قضايا الأمن والسياسة(٥٥) ومنها الأمن المائي، والغذائي، والاقتصادي، والبيئي، والصحي، وغيرها، فالمنهج يربط المشكلات البيئية بإطارها الجيوبوليتيكي من خلال دراسة أثر المشكلات البيئية في المشكلات الجيوبوليتيكية.

٧) المنهج الاستشرافي (Predictive Approach)**:**

هو منهج علمي يقوم على استشراف مستقبل الظاهرة السياسية المراد دراستها من خلال الاعتماد على المؤشرات الكمية أو النوعية (طبيعية، وسكانية، واقتصادية، وثقافية، وسياسية) بهدف قراءة مستقبل الظاهرة السياسية، ويتضمن المنهج ثلاث مراحل رئيسة هي: المرحلة الأولى: رصد المؤشرات لتوضح بعض الأدلة المستقبلية، والمرحلة الثانية، إيجاد التوقعات المستقبلية الأنسب في العلاقات الخارجية، أما المرحلة الثالثة: فتتلخص بإيجاد البدائل المستقبلية(٥٦)، وهنا يتم الاعتماد على أسلوبين مهمين: الأسلوب الأول هو أسلوب السيناريوهات ويُستعَمل في الدراسات الجيوبوليتيكية التي ترتكز على معرفة الظاهرة السياسية المراد دراستها من أجل الوصول إلى التوقعات المستقبلية، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع: النوع الأول، السيناريو الخطي الذي يفترض استمرار الوضع الحالي، والنوع الثاني، السيناريو التفاؤلي الذي يركز على قيام إصلاح أو تعاون، والنوع الثالث، السيناريو التشاؤمي الذي يستند إلى حدوث تحولات سلبية (قطيعة)(٥٧)، أمّا الأسلوب الثاني فهو أسلوب دلفي Delphi يعتمد على المختصين السياسيين في تحديد أقوى الاحتمالات أو التوقعات من الآراء المتباينة، وقد استُعْمِلَ في المدرسة الأمريكية، ومن أهم مستلزمات أسلوب دلفي وضع استمارة استبيان تغطي الدراسة ومن ثَمَّ توافر الخبراء السياسيين المختصين في أبعاد الظاهرة السياسية المدروسة ومن ثَمَّ وضع أنموذج للتصور المستقبلي الذي ستكون عليه الظاهرة السياسية المدروسة(٥٨).

أما سائر المناهج فتُعد مناهج تخص الجغرافية السياسية وثانوية للدراسات الجيوبوليتيكية فعلى سبيل المثال يُعد المنهج التاريخي منهجاً ثانوياً تتم الاستعانة به عندما ترد إشارات هنا وهناك وليس بالضرورة ذكره ضمن مناهج الدراسة؛ فقد أكد أوتواتيل ضرورة فصل الجيوبوليتيك عن ارتباطها التاريخي[٥٩] لأنَّ الدراسة الجيوبوليتيكية ليس بالضرورة أن تحتوي على فصل تاريخي للظاهرة السياسية المراد دراستها. مهما تعددت المناهج الجيوبوليتيكية فأنّها تجتمع حول عاملين أساسيين هما الجغرافية والسياسية، فهما العاملان الرئيسان في البحث الجيوبوليتيكي.

ثالثاً: مجالات الدراسات الجيوبوليتيكية

لا ينظر لعلم سياسة الأرض (الجيوبوليتيكا) للدولة بوصفها مفهوماً ساكناً بل متحركاً[٦٠]، ومن هنا تنوعت مجالات الدراسات وتجددت وهي نتيجة حتمية بسبب التباين في المقومات الجغرافية ممّا يُحدد نوع العلاقات الدولية (مستقر أم غير مستقر) التي تربط الدول بعضها ببعض. إنَّ المشكلات السياسية إذا ما تدخل فيها عامل إقليمي أو دولي تحولت إلى مشكلات جيوبولتيكية[٦١] على سبيل المثال الأزمة السورية سنة ٢٠١١، وانقسام السودان إلى دولتين سنة ٢٠١١، وانفصال أرتيريا عن أثيوبيا سنة ١٩٩٣، وانفصال تيمور الشرقية عن إندونيسيا سنة ١٩٩٣، وانقسام جيكوسلوفاكيا إلى دولتين سنة ١٩٩٣، وانقسام يوغسلافيا إلى دول عدة بعد سنة ١٩٩١، وانفصال بنغلادش عن باكستان في سنة ١٩٧١،

إنَّ المجالات التي تدرسها الجيوبوليتيك عديدة يمكن تحديد إطارها العام بالمحاور الآتية:

المجال الأول: إنَّ معظم الوحدات السياسية تضم جملة من البيئات المتباينة جغرافياً ممّا يتطلب استقراء مقوماتها الجغرافية (الطبيعية، والسكانية، والاقتصادية، والعسكرية، والسياسية) أي دراسة الوحدة السياسية بشكل تكاملي من أجل بناء السلوك السياسي للدولة من خلال تعزيز عوامل القوة، والحد من عوامل الضعف من أجل تخطيط استراتيجي لسياسة الدولة.

المجال الثاني: دراسة التوسع الإقليمي على سبيل المثال توسع المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، واحتلال شبه جزيرة القرم من روسيا الاتحادية وغيرهما بشكل مباشر، ودراسة الهيمنة الأمريكية والروسية على دول منطقة الشرق الأوسط بشكل غير مباشر.

المجال الثالث: دراسة توازن القوى السياسية مع دول الجوار الجغرافي والإقليمي، ودراسة التوازن السياسي بين الدول الكبرى من أجل رسم النهج السياسي المعتمد بالتعامل بين الدولتين بما ينسجم مع الدولة ومصالحها، مثال على ذلك دراسة العلاقات العراقية – التركية وغيرها.

المجال الرابع: دراسة الصراع السياسي بين الدول على المناطق الحدودية أو المتنازع عليها ما يترتب عليه تغير مساحة حدود الدولة بالتوسع أو الانكماش على سبيل المثال دراسة الصراع بين العراق وإقليم كردستان العراق على كركوك، والصراع بين باكستان والهند على كشمير، ودراسة الصراعات السياسية في السودان وغيرها.

المجال الخامس: لم تعد الدولة الفاعل الرئيس في النظام العالمي الجديد بل أُضيفت إليها المنظمات الدولية على سبيل المثال الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والشركات المتعددة الجنسيات، وغيرها.

وهذه المجالات الخمسة التي تم ذكرها تدخل في تخصص الجيوبوليتيك (جيوسياسي).

المجال السادس: دراسة القضايا الاقتصادية من حيث توظيفها لخدمة الدولة كدراسة الثقل الاقتصادي للدولة، ودراسة الممرات المائية على سبيل المثال أهمية قناة السويس لمصر وبنما للولايات المتحدة وأثر ذلك في قوة الدولة، وهذا المجال يمكن تسميته بـ (جيواقتصادي).

المجال السابع: تركز الجيوبوليتيكا على دراسة الأمن بكل أنواعه: الأمن الغذائي، والمائي، والاقتصادي، والصحي، والبيئي، والمجتمعي، وغيرها، وهذا المجال يمكن تسميته بـ (جيوأمني).

المجال الثامن: دراسة تطبيقات النظريات الجيوبوليتيكية واستراتيجياتها القديمة والحديثة ومنها: النظرية البحرية، والبرية، والجوية، وصدام الحضارات، والمركز والأطراف، واستراتيجية الستار الحديدي، والحزام الشمالي، وقوس الأزمة، ورقعة الشطرنج، والفوضى الخلاقة وغيرها(٦٢)، وهذا المجال يمكن تسميته بـ (جيواستراتيجي).

المجال التاسع: في سنة ١٩٩٨ قدمت كريستين سيلفستر Christine Sylvester سنة ١٩٩٨ ورقة عمل بعنوان " روايات الوصيفات لسلطة واشنطن " أوضحت فيها أنَّ النساء لهن أهمية في نشر القوة الجيوبوليتيكية من خلال دورهُنَّ في صنع القرار السياسي من جهة وفي إحلال السلم أو إحداث الحروب من جهة ثانية، فضلاً عن دورهُنَّ في التنظيمات الإرهابية(٦٣)، إذن للنساء دور بارز ومهم إلّا أنّ الدراسات الجيوبوليتيكية لم تسلط الضوء على هذا المجال المهم الذي يمكن تسميته بـ (جيونسائي).

المجال العاشر: الاهتمام بالأديان والاختلافات الدينية والقومية أيضاً التي يتم توظيفها لإحداث مشكلات جيوبوليتيكية على سبيل المثال الصراع بين أرمينيا وأذربيجان، والصراع بين فلسطين وإسرائيل وغيرها، هذا المجال يمكن تسميته بـ (جيوديني).

المجال الحادي عشر: يتمثل هذا المجال بدراسة دور الإعلام المرئي (التلفاز) في خلق جملة من الضغوطات النفسية على الدول لتغيير سياستها أو لتحقيق مكاسب سياسية في الصراعات الدولية، هذا المجال يمكن تسميته بـ (الجيوإعلام).

المجال الثاني عشر: يتمثل بدراسة التطور التكنولوجي وأثره بالأنظمة السياسية، فقد أصبحت تكنولوجيا الاتصالات مؤثرة في صنع المشكلات الجيوبوليتيكية أو وَأدها على سبيل المثال ما رافق الأحداث السياسية في الدول العربية بما عُرِفَ باسم الربيع العربي الذي أطاح بالأنظمة السياسية من جهة وإنقاذ الرئيس أردوغان من عملية إسقاط نظامه السياسي من خلال تواصله مع مؤيديه عبر وسائل التواصل

الاجتماعي، لتكنولوجيا الاتصالات إذن القدرة على إعادة تشكيل الأنظمة السياسية، وتُستغَل أيضاً من التنظيمات الإرهابية في الترويج للتنظيم أو زعزعة الوضع الأمني للدول، هذا المجال يمكن تسميته بـ (جيوتكنولوجيا الاتصالات).

المجال الثالث عشر: يتمثل بالدراسات التي تركز على الثقافة والفن لدى الشعوب والأمم، ودورها في التأثير في العلاقات الدولية من حيث التقارب أو التباعد فكلما تقاربت الثقافات تولدت الإمكانية لرسم علاقات جيدة، وكلما تباينت الثقافات قلت إمكانية التواصل المستمر للعلاقات بين الدول، ويظهر ذلك واضحاً في مفهوم العولمة الذي ساعد على خلق حلقات للتواصل والتعارف بين الشعوب من أجل سهولة التأثير السياسي فيها، هذا المجال يمكن تسميته بـ (جيوثقافي).

وهذه المجالات الثمانية التي تم ذكرها هي تفرعات الجيوبوليتيك.

رابعاً: تحديات الدراسات الجيوبوليتيكية

إنَّ العلاقة بين الخصائص الجغرافية والسياسية قديمة ولكنها تبلورت في العصر الحديث فقد نوُه إليها كثير من المفكرين السياسيين منهم بودان، ومنتيسكيو، وكووسين الذي يقول" أعطني خريطة بلد ما، طقسه، ومياهه، ورياحه، وثروته ... فأتعهد من جانبي أنْ أحدد لك تبعاً لذلك الدور الذي يؤديه في التاريخ، لا بصفة عرضية، وإنما على وجه الدوام" (٦٤)، وعلى الرغم من جهود المفكرين السياسيين، إلّا أنّها بقيت بعيدة عن العلمية ولم تتخذ الطابع العلمي إلّا في القرن التاسع عشر على يد راتزل الذي أعطى أهمية لمبادئ التوسع.

وهناك تحديات عدة تواجه الدراسات الجيوبوليتيكية يمكن إجمالها بالتحديات الآتية: -

التحدي الأول: يتمثل باستيعاب مفهوم الجيوبوليتيك الذي يقوم على دراسة مطالب الدولة وأهدافها على مستوى السياسة الخارجية من خلال التركيز على دراسة الخصائص الجغرافية الأكثر تأثير بالظاهرة السياسية أي إنَّ الجيوبوليتيك تقوم على التثقيف الانتقائي في حين تقوم الجغرافية السياسية على التحليل الموضوعي

لحقائق الجغرافية السياسية، وبما أنَّ دارسي الجغرافية مهتمون بدراسة التأثيرات الجغرافية، لذا فإنَّ دارسي الجيوبوليتيك يرون أنَّ التأثيرات الجغرافية هي الأساس في قوة الدولة وعلاقاتها الخارجية السياسية، والدبلوماسية، والاقتصادية، والعسكرية(٦٥)، فيرى كارل هاوسهوفر " أنَّ الجيوبوليتيك تدرس المساحة من وجهة نظر الدولة أمّا الجغرافية السياسية فتبحث في الدولة من وجهة نظر المساحة "(٦٦)، ويرى لاديس كريستوف Lades Kristof أنَّ الجيوبوليتيك ترتكز على الظاهرات السياسية ويعطيها تفسيراً جغرافياً، في حين تهتم الجغرافية السياسية بالظاهرات الجغرافية وتعطيها تفسيراً سياسياً(٦٧). ويرى بعض الباحثين الجغرافيين السياسيين أنَّ الفارق قليل بين الجيوبوليتيك والجغرافية السياسية، ويرى آخرون أنَّهما مفهوم واحد، فالمدرسة الجغرافية الأمريكية لا ترى ضرورة لوضع حد فاصل بين الجيوبوليتيك والجغرافية السياسية، في حين هناك رأي آخر يؤكد ضرورة وضع حد فاصل بينهما؛ لأنَّ لكل علم أسلوبه ومنهجه في الدراسة، فالجيوبوليتيك تقوم برسم سياسة للدولة التي سوف تنتهجها في المستقبل (القريب أو البعيد)، وتعالج من خلالها مشكلاتها الجيوبوليتيكية في حين لا تقوم الجغرافية السياسية بوضع الحلول لمشكلاتها السياسية، ويؤيد الباحث هذا الرأي إذْ يوجد فاصل واضح بينهما يتمثل بأنَّ الجيوبوليتيك تسعى إلى تصور الدولة لما يجب أنْ تكون في ضوء الخصائص الجغرافية؛ أما الجغرافية السياسية فتهتم بدراسة الدولة كما هي، فالحد الفاصل بين الجيوبوليتيك والجغرافية السياسية يتمثل بخيط رفيع لكنه فاصل رئيس بينهما إلّا أنَّ معظم الباحثين الجغرافيين سواء كانوا الجغرافيين الجيوبوليتيكيين أم الجغرافيين السياسيين لم يتمكنوا من الفصل بينهما.

يلاحظ مما تقدم، أنَّ الجيوبوليتيك هي أداة رسم السياسة القومية للدولة طبقاً للخصائص الجغرافية السياسية، فالجغرافي الجيوبوليتيكي يترك بصمته المميزة عن طريق تقديم دراسة عن الخصائص الجغرافية للدولة كدراسة الموقع، والمساحة، وتوزيع السكان وكثافتهم، والموارد الاقتصادية وغيرها وأنَّ هذه العوامل تشمل

على إمكانات توسعية تحدد قوة الدولة وضعفها. فالجيوبوليتيكيون هم المتطرفون الذين يرون أنَّ التأثيرات الجغرافية هي الأساس في قوة الدولة أو ضعفها في حين الجغرافيون السياسيون هم المعتدلون في دراسة التأثيرات الجغرافية(٦٨).

تبدو الجيوبوليتيك في الصور التي يحاول الباحث تطويع الجغرافية لتحقيق رؤية مستقبلية وطموحه من ناحية النمو، والتوسع، وتفهم المشكلات ومعالجتها من خلال افتراض الحل الأمثل المنبثق من الواقع، في حين تنطلق الجغرافية السياسية من دراسة الواقع الذي يمتد من الماضي إلى الحاضر من خلال تمعن بدراسة مقومات الوحدة السياسية دون الخوض في الاحتمالات المستقبلية، إذن الجغرافي السياسي يدرس الوحدة السياسية بوصفها ظاهرة جغرافية سياسية ولكنه لا يتخطى الحد الفاصل المتمثل بمعالجة المشكلة السياسية التي تعاني منها الوحدة السياسية؛ في حين يتخطى الجغرافي الجيوبوليتيكي هذا الحد الفاصل ليتوغل إلى وضع سيناريوهات من أجل المعالجة الأمثل بهذا يمكن القول أنَّ البحث الجيوبوليتيك هو العمل الجغرافي الحقيقي في الإطار السياسي بحكم أن الجغرافية تقوم على تحديد المشكلة ومن ثَمَّ وضع الحلول المناسبة لها.

التحدي الثاني: يتمثل بالمستقبل الجيوبوليتيكي على الرغم من أنَّ دراسات عدة في إطار الجغرافية السياسية تختم دراستها برؤية مستقبلية للدراسة ممّا أضفى صعوبة أخرى في الفصل بينهما، فالآفاق المستقبلية في الدراسة الجغرافية السياسية تُعد إضافة وليس منهجاً رئيساً فيها؛ فلو تم رفع هذا الجزء من الدراسة فلن يختل منهج الدراسة إلّا أنَّ رفع المستقبل الجيوبوليتيكي في الدراسة الجيوبوليتيكية يخلق حالة من الإرباك والخلل المنهجي للدراسة، لذا يمكن القول إنَّ الدراسات السابقة أسهمت في عدم إمكانية الفصل بينهما.

التحدي الثالث: يتمثل بضرورة توافر البيانات الرقمية المستقبلية وهنا يكمن التحدي الحقيقي بسبب عدم توافر تلك البيانات ولكن في بعض الحالات يمكن الاستعانة بالمعادلات الإحصائية للتوصل إلى تلك البيانات المستقبلية التي تعد جزءاً مهماً في

دراستها ولكن نوع الدراسة يُحدد منذُ البداية إمكانية توافر تلك البيانات المستقبلية من عدمها. وهناك أركان مهمة يمكن الاعتماد عليها في رسم صور أو سياسات مستقبلية بحسب طبيعة المشكلة المراد دراستها التي تضيف طابعاً جيوبوليتيكياً على الدراسة وبطريقة هادفة، علماً أنَّ تلك الصور المستقبلية يجب أنْ لا تنحصر في فصل المستقبل الجيوبوليتيكي وإنّما تكون في كل أجزاء أو فصولها، إذن نستطيع القول أنَّ رسم الصور أو السياسات الجيوبوليتيكية ركن مهم في الدراسات الجيوبوليتيكية مع توافر البيانات الرقمية المستقبلية ستتكامل متطلبات الدراسة الجيوبوليتيكية ولكن في حال نقص البيانات الرقمية المستقبلية يمكن التركز على رسم السياسات المستقبلية في ضوء بيانات الحاضر السياسي، وفي هذا السياق يرى أوتومول Otto Maull أنَّ الجيوبوليتيكا تزن وتقيم موقف ما ليحل المشكلات السياسية بأسلوب منهجي مناسب من خلال وضع السياسات المناسبة(٦٩).

التحدي الرابع: تواجه الدراسات الجيوبوليتيكية صعوبة تتمثل بأسلوب الكتابة، إذْ يجب أنْ يمتلك الباحث الأسلوب المناسب للكتابة في الجيوبوليتيك لكي يتم التميز بين الدراسات الجيوبوليتيكية والجغرافية السياسية، فأسلوب الكتابة يجب أنْ يحاكي شخصية الدراسات الجيوبوليتيكية فعلى سبيل المثال الجيوبوليتيك تركز على الحاضر والمستقبل إذن يجب أنْ تكون صيغة الكتابة باستعمال أدوات الحاضر والمستقبل من أجل إعطاء انطباع عن طبيعة الدراسة، وأهدافها، وتوجهها من جهة بحكم طبيعة الجيوبوليتيك قائمة على مفاهيم التوسع، والهيمنة، والسيطرة، والاستحواذ، لذا يجب أنْ يكون أسلوب الكتابة محتوياً على تلك العبارات من بداية صياغة عنوان الدراسة ومن ثَمَّ المشكلة، والفرضية، والهدف، وهيكلية الدراسة وصولاً إلى الاستنتاجات فعلى سبيل المثال دراسة موسومة بـ (الأبعاد الجيوبوليتيكية لأزمة كركوك) أو (تحليل جغرافي جيوبوليتيكي لأزمة كركوك) وتُصاغ المشكلة كالآتي هل للبعد الاقتصادي والسياسي الجيوبوليتيكي دور في أزمة كركوك؟ ثُمَّ تُصاغ الفرضية كالآتي: للبعد الاقتصادي والسياسي الجيوبوليتيكي الدور الأهم في أزمة

كركوك، ويتم تحديد الهدف كالآتي، تهدف الدراسة لتحديد أهمية الموقع الجيوسترتيجي لأزمة كركوك، وتحديد الأبعاد السكانية، والاقتصادية والسياسية الجيوبوليتيكية المؤثرة في أزمة كركوك، وأخيراً تصاغ هيكلية الدراسة كالآتي، أولاً: الموقع الجيوستراتيجي لكركوك، ثانياً: البعد السكاني لكركوك، ثالثاً: البعد الاقتصادي والسياسي الجيوبوليتيكي لكركوك، رابعاً: المستقبل الجيوبوليتيكي لأزمة كركوك.

التحدي الخامس: تتمثل بالتداخل المنهجي بين الجيوبوليتيك والجغرافية السياسية، فلو تم تحديد مناهج مستقلة معنية بالجيوبوليتيك لكل واحدة منها لتم تلافي كثير من التداخل بينهما. ويعد المنهج التطبيقي، والوزن الجيوبوليتيكي، وتحليل قوة الدولة من المناهج الرئيسة في الدراسات الجيوبوليتيكة، وأمَّا سائر المناهج فتُعد مناهج ثانوية للجيوبوليتيك، ورئيسة للجغرافيا السياسية.

التحدي السادس: يتمثل بمجالات أو ميادين الدراسات الجيوبوليتيكية فعلى الرغم من التداخل والتشابك ما بين الدراسات الجيوبوليتيكية والجغرافية السياسية إلّا أنَّ تحديد مجالات الدراسة مسألة أساسية ومهمة في عملية الفصل بينهما.

التحدي السابع: على الباحث الجغرافي الجيوبوليتيكي أنْ يتمكن من أدواته الجغرافية بشكل جيد لكي يتمكن من ربط المشكلة الجيوبوليتيكية بمحيطها الإقليمي والدولي، ورسم السيناريوهات المستقبلية مما يتطلب قدرة متميزة على التخيل المنطقي بعيداً عن العاطفة في ظل فهم تطورات النظام الدولي وتوجهاته.

يتضح ممّا سبق ذكره أنَّ الدراسات الجيوبوليتيكية تشغل المتخصصين في هذا الحقل ففي الظاهر الدراسة سهلة لا تختلف كثيراً عن الجغرافية السياسية، إلّا أنَّ الأمر لا يبدو كذلك فالدراسة تحتوي قدراً عالياً من الصعوبة لأسباب عدة بعضها مورثة منذُ القدم سار خلفها الباحثون وهذا يشبه اللبس الذي عاشته الجيوبوليتيك أيام فردريك راتزل، ويتلسي اللذين كانا ينظران للجيوبوليتيك والجغرافية السياسية نظرة واحدة لا تفرق بينهما، فالأخير كان ينظر إلى مصطلح الجيوبوليتيك بوصفه

اختصاراً للجغرافيا السياسية، في حين يرى هارتشورن (١٨٩٩ – ١٩٩٢) Richard Hartshorne أنَّ اهتمام الجغرافيين السياسيين بدراسة القوة السياسية جعل من الصعب الفصل بين الجيوبوليتيك والجغرافية السياسية[٧٠]، فالدراسات الجيوبوليتيكية تعتمد على أسس وثوابت مهمة تحدد إطارها البحثي من أجل تميزها عن الجغرافية السياسية، فعندما يتم الاهتمام بكل الخطوات السابقة ستتجه الدراسة نحو المسلك الجيوبوليتيكي ممّا سيعزز من الملامح الجيوبوليتيكية للدراسة وعدا ذلك ستكون الدراسة في إطار الجغرافية السياسة.

الاستنتاجات:

من خلال الدراسة تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

- لو فُهِمَت الجيوبوليتيك بشكل الصحيح لتمّت دراستها وفق منهج صحيح ولشق البحث الجغرافي طريقه بشكل سليم.
- إنَّ الجيوبوليتيك استندت إلى مسألة انتقائية ممّا منحها صفة القدرة على رسم السياسات المستقبلية في حين قلة البيانات الرقمية المستقبلية لا تعني عدم القدرة على الدراسة في الجيوبوليتيك فهذه إحدى ركائز الدراسة فيها.
- قامت الدراسات في الجيوبوليتيكية القديمة على فكرة تخدم الأهداف التوسعية للدولة ضمن محيطها الجغرافي والإقليمي بشكل مباشر، أمّا الدراسات الجيوبوليتيكية الحديثة فاستندت إلى فكرة توسعية غير مباشرة لكنها تقود في النهاية إلى فرض الهيمنة والسيطرة على دول العالم وهذا واضح في نظرية صدام الحضارات، والمركز والأطراف، والاستراتيجيات الجيوبوليتيكية كفرضية الفوضى الخلاقة وغيرها.
- ترتكز الدراسات الجيوبوليتيكية على تعزيز التصور المستقبلي في كل فصول الدراسة مع رسم السيناريوهات المستقبلية في الفصل الأخير من الدراسة.
- تستند الدراسات الجيوبوليتيكية إلى مناهج محددة تختص بها وتميزها عن مناهج الجغرافية السياسية المتعددة وإنْ تشاركت مع الجيوبوليتيك في بعض المناهج إلّا أنَّ للجيوبولتيك مناهجها الخاصة.

- إنَّ تركة الأخطاء العديدة الموروثة منذُ القدم منها على سبيل المثال عدم تحديد مجالات الدراسة الجيوبوليتيكية ومناهجه ساهمت في تشتت مفهوم الجيوبوليتيك وضياعه على الرغم من أهميته وعلو كعبه على الجغرافية السياسية لا سيما في الوقت الحاضر بسبب تعدد المشكلات الجيوبوليتيكية وتنوعها.

- إنَّ مجالات الدراسات الجيوبوليتيكية متنوعة ومختلفة عن الجغرافية السياسية ولكن سوء فهم الجيوبوليتيك جعل بعض الباحثين يعتقدون بأنَّ مجالاتها محددة.

- يُعد التحليل الجيوبوليتيكي التحليل الأكثر منطقية في دراسة المشكلات الدولية وذلك لارتباطه بمنظومة العلاقات الإقليمية والدولية.

هوامش البحث :

(١) محمد أزهر سعيد السماك، الجغرافية السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١١، ص ٣٥.

(٢) حسام الدين جاد الرب، الجغرافيا السياسية ، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، ، مصر، ٢٠٠٩، ص ١٩١.

(٣) عدنان السيد حسين، الجغرافية السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، بيروت، ١٩٩٦، ص ٦٥.

(٤) نصري ذياب خاطر، الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا، الطبعة الأولى، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠، ص ٤١ – ٤٢.

(٥) عدنان صافي، الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر ، جامعة الاسكندرية ، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، بلا، ص ٦٠.

(٦) حسام الدين جاد الرب،، مصدر سابق، ص ١٩٧ – ١٩٩.

(٧) عدنان السيد حسين، مصدر سابق، ص ٦٥ – ٦٨.

(٨) عاطف عُلبي، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبولتيكا، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٩، ص ٣١٠.

(٩) حسام الدين جاد الرب ، مصدر سابق، ص ١٩٧ – ١٩٩.

(١٠) عدنان صافي، مصدر سابق، ص ٦٤- ٦٧.

(١١) المصدر نفسه، ص ٦٩.

(١٢) عبد المنعم عبدالوهاب، صبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية، جامعة بغداد، بيت الحكمة، بلا، ص ١٣- ١٧.

(١٣) عدنان صافي، مصدر سابق، ص ٧٣.

(١٤) سعد جاسم الجابري، سياسة القوة الجيوبولتيكية دراسة في المبادئ والتطبيقات، مجلة الأمن القومي، العدد الأول، العراق، ١٩٨٩، ص ١٠٦.

(١٥) سعد جاسم الجابري ، المصدر نفسه، ص ٧.

(١٦) حسام الدين جاد الرب، المصدر نفسه، ص ١٩٣.

(١٧) عدنان صافي، مصدر سابق، ص ٧١ – ٧٢.

(١٨) عبد المنعم عبدالوهاب، صبري فارس الهيتي، مصدر سابق، ص ١٢.

(١٩) فؤاد حمه خورشيد، الجيوبولتكس المفهوم والتطبيق، مطبعة دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٣٨.

(٢٠) عبد المنعم عبدالوهاب، صبري فارس الهيتي، مصدر سابق، ص ١٣- ١٧.

❖ مبدأ مونرو: بيان أعلنه الرئيس الأمريكي جيمس مونرو في سنة ١٨٢٣ وينص على أنَّ الولايات المتحدة لن تسمح بتكوين مستعمرات جديدة في الأميركتين من الأوربيين، بالاعتماد على: ورود فخري علي، مفاهيم قانونية/ مبدأ مونرو، صحيفة التآخي، دار التآخي للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٦، http://www.altaakhipress.co

❖❖ الجزيرة العالمية: هي فكرة انبثقت منها نظريات استراتيجية عدة (استراتيجية الجزيرة العالمية التي تؤكد أنَّ من يحكم قلب أورواسيا، يحكم العالم، واستراتيجية أطراف الجزيرة العالمية من يحكم الأطراف، يحكم العالم، واستراتيجية القطبي من يحكم القطبي، يحكم العالم. للتفاصيل، ينظر: عدنان صافي، الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر، جامعة الاسكندرية ، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، بلا، ص ٧١.

❖❖❖ كان رودلف كيلين الألماني أول من استخدام مصطلح الجيوبوليتيك، وكارل هاوسهوفر الألماني قائداً لها، وهالفورد ماكندر البريطاني(١٨٦١ – ١٩٤٧) Halford Mackinde أباها، وراتزل المؤسس الحقيقي لها، بالاعتماد على: يحيى

الفرحان، نعيم الظاهر، الجغرافيا السياسية، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الأولى، مصر، ٨. وسعد جاسم الجابري، سياسة القوة الجيوبوليتيكية دراسة في المبادئ والتطبيقات، مجلة الأمن القومي، العدد الأول، العراق، ١٩٨٩، ص ١٠٨- ١١٠.

(٢١) يحيى الفرحان، نعيم الظاهر، الجغرافيا السياسية، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الأولى، مصر، ص ٨.

(٢٢) محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية والمشكلات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بلا سنة، ص ١٥.

(٢٣) حسام الدين جاد الرب، المصدر نفسه، ص ١٩٢.

(٢٤) يحيى الفرحان، نعيم الظاهر، مصدر سابق، ص ٨.

(٢٥) سعد جاسم الجابري، مصدر سابق، ص ٩.

(٢٦) حمد رياض، الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيك مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٢، ص ٤٥.

(٢٧) جاسم سلطان، الجغرافيا والحلم العربي القادم- جيوبوليتيك عندما تتحدث الجغرافيا- الطبعة الأولى، سلسلة (٨) أدوات القادة (مشروع النهضة)، تمكين للأبحاث والنشر، لبنان، ٢٠١٣، ص ٥٩-٦١.

❖❖❖❖ التقى هاوسهوفر بهتلر في سنة ١٩٢٣ في السجن في قلعة لاند زبرج، ويتضح أنّ هتلر تأثر بآراء هاوسهوفر الجيوبوليتيكية في المجال الحيوي الذي يرى أنّ الدولة كائن حي تتوسع إقليمياً على المناطق المجاورة لها حتى تصبح دولة عظمى عن طريق احتلال الدول المجاورة لها، ويمكن استشفاف هذا من خلال قراءة الفصل الرابع عشر من كتاب (كفاحي)، علماً أنّ هنريك فون فريتزك Heinrilch Vo Freitske الذي نادى بتوسيع رقعة الدولة عن طريق الفتح العسكري هو أول من استخدم اصطلاح المجال الحيوي، ينظر: عبدالمنعم عبدالوهاب، صبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية، جامعة بغداد، بيت الحكمة، بلا، ص ١٣- ١٧.

(٢٨) فؤاد حمة خورشيد، مصدر سابق، ص ٣٨.

(٢٩) عباس غالي الحديثي، نظريات السيطرة الاستراتيجية وصراع الحضارات، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٢، ص ٤٤-٤٥.

(٣٠) عدنان السيد حسين ، مصدر سابق، ٨٦-٦٩.

(٣١) جاسم سلطان، مصدر سابق، ص ١٢١-١٢٢.

(٣٢) عدنان السيد حسين، مصدر سابق، ص ٧١.

(٣٣) جاسم سلطان، مصدر سابق، ص ١٢٢.

(٣٤) دوكلاس دودز، وديفيد أتكنسون، الجغرافيا السياسية في مائة عام / التطور الجيوبولتيكي العالمي، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، ترجمة عاطف معتمد، وعزت زيان، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠، ٢٥٧.

(٣٥) عاطف عُلبي، مصدر سابق، ص ٣٢٢.

(٣٦) عدنان السيد حسين، مصدر سابق، ص ٧٢.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٣٨) فؤاد حمة خورشيد، الجيوبولتيكس المعاصر، تحليل، منهج، سلوك، مديرية الطبع والنشر، السليمانية، ٢٠١٣، ص ٣٣.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٣٧-٣٨.

(٤٠) عاطف عُلبي، مصدر سابق، ص ٣١٣.

(٤١) فؤاد حمة خورشيد، مصدر سابق، ص ٦٧ - ٦٨.

(٤٢) عباس غالي الحديثي، نظريات السيطرة الاستراتيجية وصراع الحضارات، مصدر سابق، ص ٩٥- ١٠٥.

(٤٣) عبدالله النفيسي، نظريتي الاستعمار الحديثة/هام وخطير جداً، مركز الشرعي لتطور الفكر، ٢٠١٢، https://fcdt.wordpress.com.

(٤٤) عباس غالي الحديثي، مصدر سابق، ص ٧٩.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٨٠ – ٨٢.

(٤٦) عبد المنعم عبدالوهاب، صبري فارس الهيتي، مصدر سابق، ص ٢٥- ٢٦.

(٤٧) يحيى الفرحان، نعيم الظاهر، مصدر سابق، ص ٨.

(٤٨) باسم عبد العزيز العثمان، مناهج لبحث الجغرافي وتطبيقاتها في الجغرافيا البشرية ، الطبعة الأولى، دار السياب للطباعة والنشر والتوزيع، لندن، ٢٠٠٩، ص ٦٩.

(٤٩) علي علي البنا، الجغرافيا التطبيقية- المضمون، والتطور، المنهج - مع نماذج دراسية للتربة واستخدام الأراضي، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٤١.

(٥٠) محمد أزهر سعيد السماك ، مصدر سابق، ص ٥٥.

(٥١) عبد المنعم عبدالوهاب، صبري فارس الهيتي ، مصدر سابق، ص ٣٤- ٣٥.

(٥٢) نظام بركات، وآخرون، مبادئ علم السياسة، الطبعة الثانية، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض،٢٠٠١، ص ٢١ – ٢٢.

(٥٣) باسم عبد العزيز العثمان ، مصدر سابق، ص ٥٢.

(٥٤) محمد سليمان الدجاني، ومنذر سليمان الدجاني، منهجية البحث العلمي في علم السياسة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٨، ص ٩٤.

(٥٥) يحيى الفرحان، نعيم الظاهر، مصدر سابق، ص ٣٨.

(٥٦) حسين بوقارة، الاستشراف في العلاقات الدولية/ مقاربة منهجية، مجلة العلوم الإنسانية، عدد (٢١) ، ٢٠٠٤ ، ص ١٩٥-١٩٤

(٥٧) محمد دلف أحمد الدليمي، وفواز أحمد الموسى، الاتجاهات الحديثة في البحث الجغرافي استخدام طريقة دلفي (Delphi Method) في بحوث الجغرافية التطبيقية، مجلة الإنبار للعلوم الإنسانية، العدد (٣)، الانبار، ٢٠٠٩، ص ٢-٣.

(٥٨) إبراهيم سعد الدين، وآخرون، صور المستقبل العربي، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ١٩٨٩، ص ٢٤- ٢٥.

(٥٩) دوكلاس دودز، وديفيد أتكنسون، الجغرافيا السياسية في مائة عام / التطور الجيوبولتيكي العالمي، الجزء الثاني، مصدر سابق، ٢٥٧.

(٦٠) يحيى الفرحان، نعيم الظاهر، مصدر سابق، ص ٨.

(٦١) فؤاد حمة خورشيد، الجيوبولتيكس المعاصر، تحليل، منهج، سلوك، مصدر سابق، ص ٢٢.

(٦٢) عباس غالي الحديثي، مصدر سابق، ص ١٠٩ – ١٤٤.

(٦٣) دوكلاس دودز، وديفيد أتكنسون، الجغرافيا السياسية في مائة عام / التطور الجيوبولتيكي العالمي، مصدر سابق، ٢٩٧.

(٦٤) سعد جاسم الجابري، مصدر سابق، ص ١٠٣.

(٦٥) عدنان السيد حسين، مصدر سابق، ص ٦١.

(٦٦) محمد أزهر سعيد السماك ، مصدر سابق، ص ٣٦.

(٦٧) فايز حمد العيسوي، الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، جامعة الاسكندرية، بلا، ص ١٦.

(٦٨) نصري ذياب خاطر، مصدر سابق، ص ٣٨.

(٦٩) صباح محمود محمد، وآخرون، الجغرافية السياسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، بلا، ص ١٠٨ – ١١٠.

(٧٠) محمد عبد الغني سعودي ، مصدر سابق، ص ١٣-١٤.

Abstract

The Problem of Geopolitical Studies in Geographical Research

Geopolitical studies are not new as the term may suggest. In the last year of the 19th century, they were described as a field of study that has its own independent and different being that differs from political geography. Such studies contributed to the building of the political behavior of the political unit, they are the diary of the decision maker that guides him to take the suitable political behavior within the frame of international relations. Geopolitical studies are characterized by clarity of the scientific principles and methodologies they are based on. That's why they vanished in the shades of political geography .

This study aims at separating between geopolitical studies and political geography, for many geographers fail to differentiate between them. It also aims at shedding light on the importance of such studies in drawing a future image to the political phenomenon. The study has concluded that the inheritance of the many faults like the failure to assign the fields and approaches of geopolitical studies lead to the dispersion of the concept of geopolitics irrespective of its importance, especially nowadays because of the many geopolitical problems.